

السياسات الكلية في العراق خلال الفترة 1990-2010 والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد
العراقي (دراسة مقارنة)

**Macroeconomic polices in Iraq during the years 1990 to 2010
And opportunities available in developing the Iraq economy
Comparable study**

م.احمد وهيب حسين

م.علي نبع صايل الصبيحي

جامعة الأنبار / كلية الإدارة والاقتصاد / فلوجه

المستخلص

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة القطاع النفطي على مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي وقد عانى هذا الاقتصاد من اختلالات هيكلية في قطاعاته بسبب ضعف السياسات والبرامج التي طبقت خلال العقود الماضية وكان لظروف الحرب والحصار آثار واضحة على واقع الاقتصاد العراقي وإمكانيات نموه رغم وفرة الموارد المالية والبشرية والمادية وان الاهتمام بالدراسات الكلية أمر مهم جدا لكي يكون المخطط على معرفة من الواقع الاقتصادي للبلد وتضمن البحث السياسات الاقتصادية الكلية قبل الاحتلال وأثناء فترة الاحتلال والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي

Abstract

Iraqi economy is considered as adrivers one inspite of the domination of oil sector on the gross domestic product . Iraqi economic suffer form structural weakness in all sector because of the weakness of Policies and programs that implanted in recent years war and sunction have acleare effecteps On the Iraqi economic and its apility to grew Macro analysis concedredas as an important Which enable the planer to see the reailty of economic This research concurred With macro economical policies before and After invasion.

المقدمة :

من المعروف إن الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة رغم هيمنة قطاع النفط على مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي وظل هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات في توازن قطاعاته بسبب ضعف السياسات والبرامج التي طبقت فيه خلال العقود الماضية وكان لظروف الحروب والحصار والاحتلال اثر بالغ على واقع الاقتصاد العراقي وإمكانيات نموه رغم توفر الموارد المالية والبشرية وكانت هناك جهود جادة لتنمية القطاعات الاقتصادية خلال تسعينات القرن الماضي لمواجهة تداعيات الحصار الاقتصادي إلا أنها لم تحقق أهدافها بسبب سياسة العقوبات المفروضة على العراق .

وان محاولة استشراف المستقبل تحضي بأهمية خاصة في الدراسات الإستراتيجية لان الواقع يتصف بالحركية وليس بالسكون كون المحيط السياسي والاقتصادي تحكمه عناصر غير ثابتة وان القيام بالدراسات الكلية أمر مهم جدا لكي يكون المخطط ومنتخذ القرار على بينه من الساحة الاقتصادية التي ستكون ميدانه المستقبلي ويمكن من

خلال هذه الدراسات تحفيز واستشارة المختصين وشد تصوراتهم وحثهم على المشاركة في وضع وتصميم السياسات الأنسب لإدارة النظام الاقتصادي ومساعدة المخطط على رسم الصورة الشاملة لكي يتحقق له شروط حسن الاختيار بعد مقابلة الأفكار مع الواقع ولكي يتحقق الهدف من الدراسة تقسم الدراسة إلى الآتي :

- 1- مفهوم وخصائص وشروط وأهداف السياسات الاقتصادية الكلية .
- 2- السياسات الاقتصادية الكلية قبل الاحتلال .
- 3- السياسات الاقتصادية الكلية أثناء فترة الاحتلال .
- 4- الفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

تواجه البلدان النامية ومنها العراق اليوم مساراً يحتم عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفتح اقتصاداتها تجارياً ومالياً إزاء المتغيرات الوافدة منه، واتباع نظم أكثر مرونة لما لها من تأثير في تحديد مستوى المنافسة الحقيقية لمنتجاتها. وإن هذه التوجهات تعرض هذه الاقتصادات الى تحديات تتعلق باستقرار اقتصاداتها المحلية وان مشكلة البحث تنصب في ايجاد مسار للتوفيق بين متطلبات السياسات الكلية في العراق التي يؤدي الالتزام بجانب او اكثر من جوانبها التضحية بالجانب الآخر، وخاصة فيما يتعلق بالمرونة في السياسات الكلية والاستقرار الاقتصادي للبلد.

فرضية البحث

اختيار السياسات الكلية المناسبة في الاقتصاد العراقي قد تعزز من إمكانية العراق في تجاوز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى إجراء مقارنة بين السياسات الكلية في العراق قبل الاحتلال وخلال فترة الاحتلال واختيار الفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي.

منهجية البحث

اعتمد البحث على التحليل العلمي معززا بالأرقام التي تدعم البحث وتضمن البحث جوانب متعددة تم الإشارة إليها في مقدمة البحث.

أولاً : مفهوم وخصائص وشروط السياسات الاقتصادية الكلية

ينصرف مفهوم السياسات الاقتصادية الكلية إلى مجموعة من التدابير والقوانين والأطر التي تصفها السلطات العامة للقطاعات الاقتصادية والمعبرة عن تصورهما ومواقفها للكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصادية النادرة بأنواعها المادية والبشرية إدارة اقتصادية مثلى بحيث تحقق اعظم المنافع للمجتمع بأقل التضحيات على صعيد الموارد والزمن لكي يحقق المجتمع هدف الاستثمار بأسرع مايمكن عبر استخدام الموارد والأدوات الاقتصادية والقانونية المناسبة والسياسات الاقتصادية تعبر عن البرنامج السياسي والاقتصادي للسلطة السياسية الحاكمة والتي تهدف من خلالها خدمة المجتمع وكسب تأييده ومن ناحية أخرى . فان السياسات الاقتصادية الكلية تنصرف إلى تنظيم واختيار وصياغة وتكييف وتعديل سياسات الإنتاج والتوزيع والمبادلة والاستهلاك كما أنها

تهتم بسياسات الاستقرار الاقتصادي (Economic stability) والتوازن الاقتصادي عمودا مثل السياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية العالمية وغيرها وللسياسات الاقتصادية الناجحة مجموعة من السمات والخصائص (الراوي، 1997: 3)

1- الشمولية الكلية : أي يجب أن تنتشر إلى عموم فروع الاقتصاد ومفاصل الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة حسب جدية وفعالية تلك السياسات وأدواتها من ناحية ودرجة مقاومة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى .

2- بناء على مبدأ الشمولية السابق ذكره فان نتائج فعل هذه السياسات يتصف بالخطورة الشديدة اذا كان غير متلائما مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وليس متناسبا مع إمكانيات المجتمع المادية والبشرية والحضارية هذه الخطورة قد تؤدي إلى خلق تشوهات واختلالات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي غير ممكن معالجتها على الإطلاق وفي نفس الوقت تحمل المجتمع اعباء مضافة (كالدون ، والقروض ، والتبعية وتكاليف التصحيح)

3- الدقة : تتصف السياسات الكلية بالدقة وعلى القائمين بالاختبار توخي الدقة والحذر الشديد والشعور بعظم المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية وجسامة المهمة والدقة وهذا يقتضي ان يكون القائمين على الاختيار من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة الميدانية والوعي الشمولي بالقوانين الاقتصادية .

4- الواقعية : ان من اهم شروط نجاح السياسات الاقتصادية الكلية هو ان تكون متوائمة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومتلائمة مع شروط المحيط الوطني والدولي .

5- القاعدة المادية : السياسات الاقتصادية تستدعي تحشيد موارد اقتصادية حقيقية كبيرة تستلزم جهودا استثنائية وتحتاج الى امكانات قسم منها منظور وآخر كامن ستفجره تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللاحق مما يتطلب أن نحسب الموارد والمستلزمات بدقة وواقعية .

6- التناسب والاتساق : يجب ان تتصف السياسات الكلية بالتناسب والاتساق فيما بينها بحيث يعضد عمل احدهما عمل الآخر ولايتعارض او يتقاطع معها .

7- حسن التوقيت : ان حسن التوقيت في زج بعض أدوات السياسات الاقتصادية او تحييد وعزل بعضها الآخر او إدخال أدوات جديدة وتأجيل أخرى بنسب وتوقيات مدروسة تعتبر قضية مهمة في إدارة الأزمات الاقتصادية ومحاولة تكييف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل وعليه فان التوقيت يعتبر أمرا مهما للسياسات الاقتصادية الكلية .

8- الابتعاد عن التجريبية : أن واحدا من أهم ما تستلزمه السياسات الاقتصادية الكلية هو الابتعاد عن التجريبية والصبر على النتائج وعدم التسرع مثل السياسات الآنية تحتاج إلى وقت طويل وكذلك سياسات إعادة توزيع الدخل مما يستدعي الأخذ بالمتغيرات الاقتصادية .

ثانيا : أهداف السياسات الاقتصادية الكلية

تحاول النظرية الاقتصادية أن تفسر لماذا تظهر المشكلات في الاقتصاد كيف يمكن التعامل مع هذه المشكلات ولكن قبل ذلك لابد من دراسة أهداف السياسات الاقتصادية الكلية (مايكل : 1998: 30)

1 - العماله الكامله : أن العماله الكامله هدف مرغوب فيه وفي الحقيقه أن مثل هذا الهدف له مبرره التشريعي وأن العماله مرغوبه أيضا بسبب عبء البطاله وما تلحقه بالمجتمع من خساره قد تقع على هؤلاء الناس المتعطلين عن العمل

2 - استقرار الأسعار : ففي ظل التضخم ترتفع دخول بعض الأشخاص ويتضرر آخرون وان الأشخاص الذين يستفيدوا من التضخم الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الاسعار أما الأشخاص الذين ينصروا من التضخم الذين ترتفع دخولهم بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار وهم قدموا قروض بسعر فائده منخفض نسبيا قبل التضخم

3 - النمو الاقتصادي : أن تزايد الناتج الحقيقي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فأن النمو الاقتصادي يتحقق وتتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى أعلى من المعيشه

4 - التوازن الخارجي : حيث يلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلي والمنشآت والقطاع الحكومي لدوله معينه وبقيه العالم الخارجي خلال فتره زمني معينه وتشمل المعاملات الصادرات والواردات والمدفوعات باعتبارها بنودا موجبہ إذ أنها تؤدي الى زيادة الموجودات اما الواردات فتقيد في الجانب المدين باعتبارها بنودا مالميه .

ثالثا: السياسات الاقتصادية الكلية قبل الاحتلال .

العراق اعتمد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارة الفعاليات الاقتصادية ولكن شأنه شان الكثير من بلدان العالم الثالث فقد كان هذا التدخل شاملا وكثيف ومركزيا وكان هذا المنهج متلائم مع فلسفة السلطة السياسية في العراق والمؤمنة بأهمية وحتمية التدخل في ظل ظروف وواقع الاقتصاد العراقي وضرورة إدارة الفعاليات الاقتصادية من قبل السلطة العليا عبر سياسات اقتصادية كلية منتخبة تخضع لرقابة وتوجهات تلك السلطة . لقد كانت السياسات الاقتصادية تنسق بشكل مركزي وتحضى بالدراسة والتحصيص وتخضع للضوابط والأسس المركزية وتستجيب للمؤشرات والتوجهات المركزية وللأسس السياسية واستراتيجياتها وقد اشتهر العراق بانتهاج سياسة التخطيط المركزي والإدارة المركزية للنشاط الاقتصادي وللجهود المكثفة التي بذلت من قبل المعنين والموارد المالية الهائلة التي حصل عليها العراق بعد التأميم لها دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد العراقي خلال الفترة . إلا إن ما حصل من حرب مع إيران وما ترتب عليها من قلة المناخ من العملات الأجنبية وتحشيد الموارد المالية والبشرية على جبهة القتال واشتداد الحصار النفطي في حينه مع انخفاض سعر النفط دوليا وقلة الكميات المصدره منه بسبب الحرب وكذلك حرب الخليج الثانية دعت الدولة الى انتهاج سياسات اقتصادية تتلائم مع ضغط موجبات الحرب وضعف قاعدة الموارد الممكن تفعيلها في الأجل القصير (الراوي، 1995: 7,3).

وقد جاء العدوان الثلاثيني على العراق وما تبعه من حصار اقتصادي شامل انصب على قطع الشريان النفطي وهو الشريان الرئيسي للحياة الاقتصادية في العراق والمصدر الوحيد لتوليد العملات الأجنبية ليلقي على السياسة الاقتصادية بمهام جديدة عليها أن تتكيف معها مما اضطر الدولة الى انتهاج سياسة اقتصادية طبقا لواقع العراقي مما أدى إلى ضعف الدولة في نشاطها وقد أتاحت الفرصة للقطاع الخاص من خلال السماح له بممارسة

أنشطة مختلفة كانت تديرها الدولة سابقا مما دفع الدولة الى بيع بعض المشاريع إلى القطاع الخاص وشرعت قوانين بذلك .

وإجمالاً يمكن القول ان السياسات الاقتصادية الكلية خلال فترة الحرب والحصار كانت تمثل استجابة لواقع يتصف بمحدودية الموارد المالية بالعملة الأجنبية وضعف مرونة العرض المحلي وضعف قاعدة الموارد وبوجود قيود هيكلية ومؤسسية مختلفة مع واقع طلب محلي وحاجة متنامية للسلع والخدمات بفعل انكماش العرض المفاجئ وضعف مرونة الطلب بفعل التوقعات المصاحبة للحرب والحصار مع تزامن القيود الخارجية الصارمة على القدرات الوطنية (حمادي، 1994: 20, 25)

وقد كانت السياسة النقدية على وجه العموم سياسة توسعية لتلبي حاجات الاقتصاد القومي عن طريق التمويل بالعجز في أحيان كثيرة والسياسة المالية كانت هي الأخرى توسعية في جانب وانكماشية في جانب آخر طبقاً لمقتضيات الواقع فقد كانت توسعية على صعيد تعويضات المشتغلين استجابة لظروف التضخم الشديد في الأسعار الذي انتاب الاقتصاد العراقي وتوسعه في مجال سياسات الأعمار لما دمرته الحرب وكانت انكماشية في مجال الاستثمار الجديد أو مجال تعويض اندثار رأس المال الثابت وتسمح لسياسة توزيع الدخل ان تتكيف حسب آلية السوق

أما ما يتعلق بالسياسة الضريبية فقد بقيت لفترة ليست بالقصيرة سياسة سلبية جامدة محكومة بقدراتها المحدودة لتتعلق في الفترة الأخيرة وبشكل واسع ومنتامي خالقة واقعا اقتصاديا يتصف ببعض مظاهر وسمات التضخم الركودي (stagflation) تتجه لزيادة التكاليف ومحدودية الطلب بسبب ضآلة وسائل الدفع (عساف وصاليل ، 2010: 9)

أما سياسات الإنتاج . فقد كانت مقيدة بمحددات المدخلات وعرضها من جهة وضعف إمكانيات التمويل من جهة أخرى مما انعكس على اتجاهات الاستثمار ومجالات الإنتاج والتشغيل أيضا وينطبق هذا التغيير أيضا على سياسات أخرى سواء من سياسات الاستقرار الاقتصادي او السياسات التوزيعية أو سياسات الدعم وغيرها من السياسات العامة التي تعكس سياسة الدولة الاقتصادية بما فيها النظام القانوني الحاكم للفاعليات الاقتصادية المنظمة (الراوي ، 1997 : 9) وتأسيسا على ما تقدم فان السياسات الاقتصادية الكلية كانت بحاجة الى جملة من التعديلات وربما إلغاء او استبدال الكثير منها اذا ماتم رفع الحصار وانتهاء مرحلة الحرب الاقتصادية او غياب اقتصاد الحرب واقامة سياسات مناسبة للواقع الجديد لكي تحقق اهداف المجتمع الموضوعية وبموجب ما تطبقه الامكانيات المتاحة .

وقد حدث عجز في الموازنة العامة للبلد بسبب حرب الكويت والحصار الاقتصادي على قطاع النفط والقطاعات الأخرى مما ادى الى فقدان إيرادات العراق من العملات الأجنبية واثار ذلك بشكل كبير في سعر صرف الدينار العراقي ازاء العملات الأجنبية مما ادى الى انخفاض القوى الشرائية لوحدة النقد العراقية بشكل كبير ازاء العملات الأجنبية .

وقد لجأت الحكومة الى الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) وهذه مسألة خطيرة عانا منها الاقتصاد العراقي خلال الفترة المذكورة مما ادى الى توقف الصادرات النفطية وبعد ذلك ادى الى تسير الصادرات النفطية بموجب مذكرة التفاهم عام 1996 .

اعتمدت الدولة على سياسات تقيدية لعرض النقد (الصرف المركزي) من قبل البنك المركزي العراقي وكذلك حدث تراجع في اداء القطاع الخاص من جراء الازمات الاقتصادية التي عانا منها الاقتصاد العراقية بدأ بالحرب العراقية اليرانية وانتهاءً بحرب الخليج الثانية .

ارتفاع اسعار الفائدة الى اكثر من 20% مما ادى الى ضعف الاستثمار خلال الفترة (البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والتخطيط)

حدوث فائض في السيولة النقدية المحلية بسبب الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) مما ادى الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوى الشرائية لوحدة النقد مما ادى الى ارتفاع نسبة التضخم الى 135,2 % (صايل، 2004: 18)

رابعاً : السياسات الاقتصادية الكلية اثناء فترة الاحتلال :-

قبل الحديث عن السياسات الاقتصادية الكلية اثناء فترة الاحتلال لابد من إعطاء فكرة عن واقع الاقتصاد العراقي قبل الاحتلال .

- 1- ان الاقتصاد العراقي مدين بقدر كبير من الديون التي كلفتها الحرب والتي فرضت عليه بموجب قرارات دولية ظالمة
 - 2- حصل استنزاف كبير للموارد البشرية والمالية والمادية وتعرض لتصدع بنياني كبير يتطلب اعادة تعويضها
 - 3- ان المجتمع العراقي ذو ميل حدي عالي للاستهلاك مما يلقي عبئاً كبيراً على سياسات الانتاج والاستيراد وضغطاً على الموارد والعملات
 - 4- أن القطاع النفطي كان ولا يزال المصدر الرئيسي لتوفير العملات الأجنبية علماً بان طاقته التصديرية انخفضت كثيراً وتعرض هذا القطاع الى تقلبات السوق الدولية
- ان التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي اثناء الاحتلال والمتصف باختلال الهياكل الاقتصادية وضعف القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي وتحطم الهياكل والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للحروب و اختلال الانتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخل وانتشار الفقر بين جزء من افراد المجتمع وتدمير البنى التحتية التي تعني راس مال المجتمع من مدارس وطرق وجسور ومطارات وغيرها وتدمير البنى الفوقية والتي يقصد بها التشريعات والانظمة والقوانين والاطار المؤسسي الاكبر لها مؤسسات الدولة التي تحكم عمل البنى التحتية وتدمير منظومة القيم التي اقامها المجتمع منذ آلاف السنين فضلاً عن نزوح ثروة البلد التي حققها عبر عقود عديدة الى الخارج (صايل:2008:56,55) في ضوء ذلك لابد من توضيح المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العراقي وآثار الاحتلال عليه وفرص النهوض به

المؤشرات الاقتصادية :

تعكس هذه المؤشرات تطورات النمو في الاقتصاد العراقي ولاسيما تطور الناتج المحلي GDP ومن أهمها :

أ- أداء الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المعبرة عن مستوى الاداء الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكلية القطاعي يعتبر من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل

ومعالجتها وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وفرض عقوبات وان التذبذب بحجم الناتج مرتبط بعدم الاستقرار بإيرادات النفط التي تعتمد على الاسعار العالمية والتي كانت خاضعة للظروف الاقتصادية ومن ثم الوضع الأمني بعد الاحتلال في 2003 فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (14,121) مليون دولار عام 1990 ثم انخفض الى 7,500 مليون دولار عام 1995 وقد وصل الى (10,621) مليون دولار عام 2003 وارتفع الى (69,555) مليون دولار عام 2007 وهذا الارتفاع كان بسبب ارتفاع اسعار النفط (صندوق النقد العربي ، البنك المركزي العراقي النشرة السنوية 2004، 2006: 55)

علما بان معدل نمو الناتج كان 2,4% للفترة 1990 - 2007 وهو اقل من معدل نمو السكان البالغ 3% للسنوات ذاتها وان الفجوة بين قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة التي بلغت 5% لنفس الفترة مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه البلد (البنك المركزي العراقي ، 2004 ، 2007 ص56)

ب- الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي :

حافظت الصناعات الاستخراجية على أهميتها النسبية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث ارتفعت حصتها من 52,2% عام 2006 الى 54,1% عام 2007 (هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة) بينما تراجع قطاع الزراعة من 6,3% الى 5,7% عام 2007 وتراجع قطاع الصناعة التحويلية من 8% عام 2005 إلى 7% عام 2007 (هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات مختلفة)

ج - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يعتبر معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات على مستوى الرفاه في المجتمع وانه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد حيث كان متوسط دخل الفرد عام 2003 4,3% دولار شهرياً وارتفع 34، 23 دولار عام 2007 بسبب زيادة اسعار النفط (صندوق النقد العربي، 2008 ، ص20) وعلى ضوء المؤشرات التي تم تناولها فان الاقتصاد العراقي عانى من آثار الاحتلال ويمكن إجمالها :

1- بالرغم من طروحات سلطة الاحتلال ومحاولتها تحقيق انتقاله اقتصادية مفاجئة بتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد شمولي تديره الدولة ومحكوم بقرارات سلطة مركزية إلى اقتصاد يعتمد آليات السوق ويؤدي فيه القطاع الخاص دور القائد إلا إن واقع الحال يشير إلى استمرار قيود الدولة خلال مرحلة ما بعد نيسان 2003 وبالتالي فإنها تتسبب في تعقيد الإجراءات التي تتطلبها المرحلة في الحصول على الموارد واستقدام المستثمرين وأدى ذلك إلى خسارة العراق المليارات من الدولارات كما إن الموازنات العامة تشير إلى تضخم حجمها بشكل لا يتناسب مع إمكانيات التنفيذ وبالتالي أفرزت ظاهرة جديدة لا تقل عن ظاهرة الإرهاب إلا وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتي وصلت إلى مستويات خطيرة إذ يعد العراق من الدول الأكثر انتشاراً للفساد الإداري في العالم بحسب تقرير الشفافية العالمية

2- أن التحول الأساسي في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 أصبح يمثل اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب وان هذه الصفة ملازمة للاختلالات الهيكلية إذ يسيطر النفط على هيكل التجارة الخارجية وساهم بالحجم الأكبر من

الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الأساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة وقد أدت هذه الريعته إلى بروز ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية منحرفة مثلا النزعة الاستهلاكية المفرطة من خلال الاستيراد مما أدى إلى تسرب جزء كبير من الربع النفطي واختلال التوازن بين الادخار والاستثمار إضافة إلى التبعية وما لها من آثار على مسيرة الاقتصاد

3- بروز ظاهرة الاستيراد الحر واستيراد سلع وبضائع ذات مناشئ رديئة بهدف جني الأرباح وقد أدى ذلك إلى اثرين :

أ- الأثر الأول : هو اختفاء الصناعات والمهن الصغيرة وهي التي تعد أساس للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي .

ب- الأثر الثاني : زيادة عدد العاطلين عن العمل ودخولهم في صفوف البطالة المستشرية أساسا في العراق .

4- بالرغم من أهمية حرية الاستيراد إلا أنه يجب أن تخضع إلى تقيدات تصب في صالح الاقتصاد العراقي غير أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك فبدلاً من تشجيع الإنتاج الزراعي تخلت الدولة بشكل ملفت للنظر عن سياسات الدعم لتفتح الباب على مصراعيه لاستيراد السلع الزراعية وهو أمر لا يتفق مع حالة العراق وهذا يعود إلى إهمال القطاع الزراعي من قبل سلطة الاحتلال والحكومات المتعاقبة لها حيث وصل استيراد العراق من السلع الغذائية كل ثلاثة أشهر بكلفة تصل إلى 10 مليون دولار وهذا يشكل قيدياً على النمو الاقتصادي .

5- أن المضي بسياسة حرية الاستيراد ستعمل على إنهاء المنتج المحلي وخاصة في ظل سياسة الإغراق باتت من المعالم المميزة للنشاط التجاري الغذائي في العراق حيث اعتبر العراق من أكبر بلدان المنطقة في حجم الاستيراد الأمر الذي جعل معدلات التبادل التجاري تسير في غير صالحه .

6- أدت آليات السوق في العراق بعد نيسان 2003 إلى تدمير الصناعات المحلية وتدمير المنتجات السلعية حيث ساهمت سياسة فتح الباب على مصراعيه في حدوث التشوهات في النشاط الاقتصادي من خلال تزايد حجم البطالة والبطالة المقنعة والتضخم وارتفاع الأسعار وما رافق ذلك من انتشار الفقر بحيث أصبحت الأحوال المتردية السمة الرئيسية للعولمة الراهنة التي حاول المحتل وأتباعه من تطبيقها في العراق

المؤشرات المالية النقدية (Financial Monetary Endicators)

تعكس هذه المؤشرات التطورات التي حدثت في القطاعين المالي والنقدي أهمها تطورات المؤشرات المالية التي تكون الموازنة العامة للدولة التي تتمثل بالمصروفات (النفقات والإيرادات وتطورات الدين العام الداخلي والخارجي) إما المؤشرات النقدية المتمثلة بالقاعدة النقدية بالإضافة إلى المؤشرات الأخرى المستخلصة من الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي في العراق .

أ. الموازنة العامة للدولة :

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية لتنفيذ الأولويات على المدى القريب وكذلك الأداة التي من شأنها المساعدة في توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو ورفع دخل الفرد وتقليل البطالة . ويلاحظ إن الوضع الكلي للموازنة العامة بعد 2003 سجل فوائض نجمت عن ارتفاع الإيرادات عن مستوى الإنفاق نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتزايد إنتاجه وتشكل الإيرادات النفطية نسبة 98% من هيكل الإيرادات وقد سجلت الإيرادات الضريبية 2% (البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة)

اما النفقات العامة في الموازنة العراقية فانها تتوزع على النفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتخصص مبالغ كبيرة الى شعبة الحماية الاجتماعية حيث بلغت نسبة الانفاق العام للنواتج المحلي الاجمالي عام 2000 بحدود 20% وارتفعت في عام 2007 الى 65% علما بان الايرادات العامة بلغت 629، 931، 291 مليون دينار عام 2007 وان مجموع النفقات العامة للعام نفسه 239، 897، 187 مليون دينار (البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة).

ب - الدين العام :

يعد العراق من الدول الغنية بفعل الثروات الطبيعية والطاقات البشرية التي يمتلكها الأمر الذي جعله من الدول التي تمتلك فوائض مالية قدرت عام 1979 بحوالي 30 مليار دولار بالإضافة إلى احتياطات من العملة الأجنبية والذهب .

بعد حرب الخليج الثانية خرج العراق متقللاً بالديون فقد قدرت الديون والتعويضات بـ 300 مليار دولار وتسدّد بنسبة 30% من العائدات النفطية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن (678) وقد خفضت إلى 5% بعد الاحتلال في نيسان 2003 ويوجد فارق كبير جداً على تقديرات الديون الخارجية على العراق وفوائدها بسبب انهيار المؤسسات المالية للدولة العراقية وإتلاف أوليات والأصول التي تشير إلى ذلك بفعل الاحتلال وأعوانه حيث تقدر الديون وفوائدها بحدود 125 مليار دولار بحلول 2003 مقسمة إلى أربع جهات دائنة (مجلة الخليج، مركز الخليج للدراسات والأبحاث)

1- أعضاء نادي باريس 37,15 مليار دولار

2- دول غير أعضاء في نادي باريس يبلغ حجم الدين 67,4 مليار دولار

3- دائنون تجاريون تقدير 20 مليار دولار

4- دين متعدد الأطراف يقدر نصف مليار دولار

ويلاحظ بان المحتل فرض ديون إضافية وكبيرة جداً غير شرعية وغير قانونية ويحاول جاهداً من خلال وسائل إعلامه والمتعاونين معه بتخفيض الديون متباكياً على الشعب العراقي ومن أجل النهوض بالمستوى المعاشي للشعب متناسياً بان نسبة التخفيض هي لانتجاوز المبالغ التي فرضها المحتل بعد نيسان 2003 وربما اقل منها بكثير وقد عمل من خلال هذا الإجراء إلى توقيع العراق على شروط صندوق النقد الدولي وإجراءاته وهي شروط استعمارية وتتدخل في السيادة والقرارات الاقتصادية للدولة حيث أصبحت الدولة منزوعة السيادة الاقتصادية وأول قرار بعد توقيع العراق على شروط الصندوق حيث قامت الحكومة برفع أسعار النفط والبنزين استجابة لشروط الصندوق وتلتها قرارات أخرى أكثر خطورة حيث لاتقيم الدولة أي مشروعاً استثمارياً الا بموافقة الصندوق وبدا الصندوق يرفض المشاريع ذات الفائدة الكبيرة للمواطن وللعراق عامة .

ج - القاعدة النقدية :

حققت السيولة المحلية في العراق خلال الفترة 2003 - 2007 نمواً كبيراً مقارنة بالفترات السابقة حيث بلغت 1,891555 مليون دينار عام 2006 ويعزي هذا النمو الى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية الناجمة عن ارتفاع عوائد النفط في ضوء أسعار النفط العالمية (البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث) وبدأ

الإصدار النقدي الجديد يتناقص واتباع البنك المركزي سياسة مستقلة عن وزارة المالية .وفي ضوء المؤشرات التي تناولناها فان الاقتصاد العراقي عانى من آثار الاحتلال الأمريكي ويمكن إجمالها مايلي :

مؤشرات التنمية البشرية :

أ - الخصائص السكانية : بلغ سكان العراق 22 مليون عام 1997 ويقدر بـ 29 مليون عام 2008 وبعد نمو سنوي مركب %3.1 وهو أعلى المعدلات في العالم ويتوقع ان يصل الى 40 مليون عام 2030 ويمتاز سكان العراق بارتفاع الخصوبه ويغلب على السكان الفئة الشبابية وان المجتمع العراقي تآثر بالحروب وان نسبة الذكور بلغت %48.5 فيما بلغت نسبة النساء %51.5 وان سكان العراق ولكن بسبب تزايد الهجرة من الريف الى المدينة ولظروف الاحتلال انخفضت هذه النسبة .

ب - العمالة والبطالة : كان نمو القوى العاملة في العراق كبيرا اذا بلغت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان %26.8 عام 2005 ولم تتال الاهتمام والعناية الكاملة مما أدى الى انتشار وتزايد البطالة في العراق حيث بلغت البطالة %28 (الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة)

ج - التعليم والصحة : يعد التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته وهناك مؤشرات عدة لغياب مستوى التعليم منها نسبة الأمية بين البالغين ونسبة الطلبة الذين لم يلتحقوا بالدراسة حيث ارتفعت هذه النسبة بمقدار %3,6 خلال فترة الاحتلال عما كانت عليه سابقاً(الجهاز المركزي للإحصاء السكاني)

د - الفقر والتنمية البشرية : ان تحديد مستوى الفقر يتطلب تحديد مستوى المعيشة حيث يعتبر من لا يحصل عليه ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى (خط الفقر) ومن خلال تحديده يمكن تحديد اعداد الفقراء فان الاسرة في العراق تعاني من الفقر والبطالة خلال فترة الاحتلال .

بعد عرض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي لا بد من اعطاء فكرة عن السياسات الكلية التي يقترح الباحث ان تقوم بها الدولة وللأسف الشديد فان الدولة لم تقوم بهذا الدور بالرغم من مرور اكثر من ثمانية سنوات على الاحتلال .

1- يجب على الدولة ان تحدد طبيعة ومستقبل العلاقة بين القطاع العام والخاص بالرغم من ميل الدولة وتوجهاتها الى ميل كفة القطاع الخاص على العام لتحويلها الى النظام الرأسمالي علما بان القطاع الخاص فشل الى حد ما في استثمار الفرصة التي سمحت له خلال هذه الفترة وقد فرط هذا القطاع بفرصة اثبات الجدارة الاقتصادية والاجتماعية

2- ماهي استراتيجية التنمية الاقتصادية المرغوبة من قبل الدولة فنحن نعتقد ان هذه الاستراتيجية الاقتصادية ستكون قائمة على استراتيجية الاستيرادات بدلا من الاعتماد على احلال الواردات
لقد اثبت الواقع ان الاولوية المطلقة للاقتصاد العراقي هو ان يحقق اشباعا للحاجات الاساسية لكن الدولة سمحت للقطاع الخاص باستيراد وجلب السلع الرديئة لاشباع رغبات افراد المجتمع . وهذا يدل على العجز الشديد للجهاز الانتاجي وتلكؤه في تحقيق الحد الأدنى من الاشباع للحاجات الاساسية .

3- الانكشاف الذي يتصف به الاقتصاد العراقي واعتماده الشديد على توريد الجزء الأعظم من احتياجاته عن طريق الاستيراد وكشف خطورة هذا المنهج سيما في ظل الاعتماد على مصدر واحد هو النفط لتمويل الاستيرادات.

- 4- اعتمدت الدولة على سياسة نقدية توسعية لمواجهة متطلبات ادارة الاقتصاد المتصف بضعف مرونة الجهاز الانتاجي الذي استلزم السياسة التوسعية لادارة الازمة الاقتصادية وذلك عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولي وأخرها القرض الكبير لذلك اقترضت الدولة في اواخر عام 2010 مما يشغل كاهل الاقتصاد العراقي ويضعه تحت التبعية الاقتصادية للمؤسسات الاستعمارية الاحتكارية .
- 5- السياسة المالية : استوجبت ظروف الحرب والاحتلال سياسة مالية كانت نتائجها مربكة للاقتصاد ولم تستخدم الادوات المالية المعروفة ولم تقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية برشادة وعقلانية وحرص وانما اظهرت جانب عدم السيطرة والفساد الاداري والمالي الكبير ضمن مفاصل الدولة جميعها ولم تكن السياسة المالية على درجة عالية من الانضباطية في النفقات العامة . اما في جانب الايرادات فلم تقوم الدولة على تفعيل الاساليب الضريبية الملائمة والمتصفة بدرجة عالية من الانضباط ولم تفعل النظام الضريبي في العراق .
- 6- سياسة التشغيل : ان التحديات الكبيرة التي تواجه السياسة الكلية اثناء الاحتلال هو البطالة الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بجميع مفاصله ولم تنتبه الدولة في فترة الاحتلال لمعالجة هذا الجانب حيث يوجد عددا كبيرا من الخريجين العاطلين عن العمل وانهم يبحثون عنه ولم يحصلوا عليه وعلى الدولة ايجاد فرص عمل لاستيعاب العاطلين وخصوصا في القطاعات الانتاجية كالقطاع الزراعي الذي اصبح قطاعا متخلفا لايساهم في الناتج القومي الاجمالي بشيء نتيجة للاهمال من قبل الدولة وعدم دعمه للنهوض به .
- 7- سياسة توزيع واعادة توزيع الدخل : من السياسات التي يجب ان تعنى الدولة بها هي اعادة النظر بسياسة وقواعد توزيع الدخل حيث يتركز الدخل لدى الطبقات القليلة ويعاني اغلبية ابناء الشعب انخفاض مستوى المعيشة مما ادى الى زيادة الفجوة الداخلية بين فئات وشرائح الدخل العليا والدنيا بشكل كبير مما ترتب عليه مجموعة كبيرة وخطيرة من المظاهر التي انعكست على الاداء الاقتصادي والولاء الاجتماعي والانضباط القيمي .
- 8- سياسة التنمية الزراعية : اهملت الدولة التنمية الزراعية واعتمدت على الاستيرادات الخارجية مما ادى الى تدهور هذا القطاع الحيوي والمهم في الاقتصاد العراقي وكانت عوامل اضافية ادت الى انهيار هذا القطاع هو انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع اسعار المحروقات (الكاز والنفط) مما دفع الفلاحين الى ترك مزارعهم والذهاب الى المدن لطلب العمل ولم يجده .
- 9- سياسة التنمية الصناعية : لم تقدم الدولة على اعادة القطاع الصناعي بعد الدمار الذي لحق به خلال الاحتلال وانما اقدمت الدولة وباسلوب غير مدروس ولا يوجد قانون يضبط اجراءاتها ببيع بعض المنشآت الصناعية الى القطاع الخاص والعمل على تخصيص بعض مصانع الدولة رغم خطورة هذا الاجراء لانه اذا لم تتوفر القيود الانضباطية له فانه يكون خطرا على البلد واقتصاده .
- 10 - قطاع الخدمات : عانى قطاع الخدمات من تخلف كبير اثناء الاحتلال وعلى جميع الاصعدة الصحية والتعليمية والطرق والمواصلات والري والجسور وما الى ذلك مما جعل المواطن العراقي بائسا ينتظر توفر الخدمات . فقد اختل هذا القطاع بشكل كبير جدا في توزيع القوى العاملة حيث تتركز اغلب القوى العاملة في الفعاليات الهامشية والطفيلية غير المنتجة وكذلك المضاربة في السوق السوداء والباعة المتجولين والوكالات والمكائن وهكذا بدأ الترهل واضحا في هذا القطاع ،حيث بلغت البطالة 35% عام 2006(الجهاز المركزي

القوى العاملة) ان زيادة عدد العاملين في هذا القطاع ونسبهم الى مجموع القوى العاملة في الاقتصاد ليس علامة نزوح اقتصادي وتطور حضاري كما هو الحال في اقتصاديات متقدمة بل يشير الى اختلال اقتصادي وفرصة ضائعة تخسرهما القطاعات الانتاجية ويخسرهما المجتمع .حيث بلغت هجرة القوى العاملة من الريف الى المدينة تقدر 7% مما ولد خلل اقتصادياً في التركيب السكاني وان من واجب الدولة هو معالجة هذا الانفتاح الخطير في هذا القطاع وتقلص كل ما لحق به من اضرار .

11- السياسة السكانية : افرزت الظروف السابقة والحالية تشوه الهرم السكاني وفجوة سكانية وتغير في البيئة البشرية نشأت بفعل ظرف الحرب والاحتلال وصعوبة الظرف الاقتصادي والتي انعكست على التركيب العمري للسكان وكذلك التركيب المهني للسكان ومعدل الخصوبة في المجتمع .

خامسا : الفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي :

ينبغي ان نشير الى أن الاقتصاد العراقي يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد فهو يمثل اكبر احتياطي عالمي من النفط ، ولديه موارد مالية مما يجعله بمنأى عن الشحة المالية كما أن قوة العمالة الوطنية تشمل اكثر من سبعة ملايين شخص وهي تفوق بكثير الموارد الموجودة في أي بلد بالرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية والمالية والبشرية والتجارية الا انه من الممكن النهوض بالاقتصاد العراقي من جديد واستعادة إمكانيته السابقة بل يمكن وضعه ضمن الدول المتطورة وأن بلوغ هذه الاهداف يقتضي تحقيق تحول على المستويات التالية :

- 1- الانتقال من اقتصاد مغلق الى اقتصاد حر ولكن ضمن قيود وضوابط تحددها حاجة الاقتصاد المحلية .
- 2- الانتقال من اقتصاد معتمد على عائدات النفط الى اقتصاد متنوع و أثبتت التجربة بان بان الاعتماد على النفط يؤدي الى هشاشة الاقتصاد العراقي وتأثره بأي تغيرات تطراً .
- 3- اعتماد إستراتيجية للتنمية تتكفل بتحول القطاع النفطي من قطاع مهيم ومصدرا للعوائد المالية الى قطاع منتج للثروات ويكون قصدا لقيام صناعات تأمن التشابك القطاعي لتحقيق النمو الاقتصادي .
- 4- لابد من اعطاء الفرصة للاستثمار الاجنبي المباشر لان الاقتصاد العراقي يمر بازمة حقيقية وعلى كافة الاصعدة ويجب ان يكون هذا الاستثمار في قطاعات البنى التحتية حتى يتم تشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة
- 5- في اطار اوليات الاستثمار في العراق يجب ان تتم الموازنة بين كثافة التكنولوجيا التي يحتاجها الاقتصاد العراقي وكثافة العمل مما يدعو الى اعداد خارطة استثمارية شاملة تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- 6- مع ان جميع القطاعات الاقتصادية العراقية الانتاجية مرشحة لاستقطاب الاستثمارات وتحقيق العوائد المجزية للمستثمرين فيها اذ ان هناك جملة من الاولويات المرحلية التي تحكم هذا القطاع وحسب الآتي :
أ. قطاع الهيدروكربونات وبالذات النفط والغاز بجانبه الاستخراجي والتحويلي وهو ما سيحكمه قانون خاص بانتظار صدوره وهو قانون النفط والغاز وان محاولة النهوض بهذا القطاع والوصول الى مستوى انتاجي يعادل المستوى قبل الحرب العراقية الايرانية والبالغ 3,5 مليون برميل يوميا يتطلب تخصيص عشرين مليون دولار ولمدة خمسة سنوات وبواقع 4 مليون دولار سنويا وما خصص لهذا القطاع قليل جدا (حسب تصريحات وزير النفط العراقي) علماً بان هذا القطاع وضع تحت خصخصة الشركات المتنفذة و تم وضع الابار المنتجة القديمة

ولاستكشافات الجديدة الى التراخيص للشركات بالرغم من عدم صدور قانون النفط والغاز مما يعني اعطاء هذا القطاع الى الشركات دون قيود محكمة ويعتبر هذا خلاً اقتصادياً كبيراً.

ب- القطاع الصناعي ويتضمن الكثير من المشاريع التي يمكن للمستثمرين العراقيين والعرب القيام بها والإسهام بمعالجة الاختلالات الهيكلية القطاعية القائمة فيها فضلاً عن امكانية المشاركة في انقاذ القطاع المختلط الذي يعاني من القصور نتيجة لعوامل الفساد وسوء الادارة وعدم اعطاء الأولوية الى المشاريع الرئيسية التي تساعد البلد في النهوض بالاقتصاد .

ج- قطاع الزراعة الذي يعاني من تخلف كبير ويجب النهوض به ووضع قيود على استيراد السلع الزراعية من الدول المجاورة التي تحاول اغراق السوق العراقية من اجل تدمير الانتاج الوطني وقطاع الزراعة مع العلم ازدادت نسبة الاراضي الغير المستغلة بشكل كبير وتقدم بحوالي 16% (الجهاز المركزي للأحصاء الدائرة الزراعية) .

د- يجب ان يكون الاستثمار كبير في قطاع السياحة للعراقيين والعرب وخصوصاً قطاع السياحة الدينية مع العلم ان هذا القطاع لم يرى النور بشكل جيد وان ما تم استثماره في هذا القطاع تم إحالته الى دول اجنبية ولم يتم إحالته الى ايدي عراقية او عربية وهذا يعتبر خلاً اقتصادياً .

الاستنتاجات :

من خلال دراسة وتحليل الاقتصاد العراقي توصل الباحث الى جملة من النتائج :

1- يواجه الاقتصاد العراقي تحديات وصعوبات كثيرة بسبب ما تعرض له من صدمات حقيقية وأخرى نقدية وأزمات عديدة طيلة العقود الماضية فسوء إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية الخاطئة والمشكلات الناجمة عن العقوبات الاقتصادية أدت إلى تدمير البنية التحتية واستنزاف الموارد وتخلف القطاعات الرئيسية فضلاً عن مشكلات الديون الخارجية

2- إن مشكلة الاقتصاد العراقي الأساسية تكمن في الاختلالات الهيكلية كونه يعتمد على القطاع النفطي اذ تشكل إيرادات النفط 98% من إيرادات الموازنة العامة إما الصادرات النفطية تشكل 96% من قيمة صادرات العراق لعام 2007 فيما بلغت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 54% وبلغت مساهمة القطاع الزراعي 5,4% والصناعي 1,4% وهذا يجعل العراق عرضة للتغيرات الحاصلة في السوق الدولية (خصوصاً سوق النفط) .

3- تعد مشكلة البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نظراً لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد فقد تعاضمت هاتين المشكلتين نتيجة للأداء الاقتصادي المترجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة في النمو الاقتصادي حيث تقدر نسبة التضخم بحوالي 48% نهاية عام 2006 أما حجم البطالة يقترب من 42% عام 2006 (بيانات وزارة التخطيط).

4- تمحورت التجارة الخارجية حول تصدير النفط الخام بعد ان تضاءلت الصادرات السلعية حيث بلغت 99,5% خلال الفترة 2004 - 2007 وهذا يعود الى انخفاض المعروض السلعي وتعطل الطاقات الإنتاجية (بيانات وزارة التخطيط والإنماء)

التوصيات :

- 1- تنمية القدرات الإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية واعتبارها العامل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي .
- 2- ان تنمية القدرات الإنتاجية يجب أن تتم من خلال ثلاث عمليات مترابطة ومتواصلة هي تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والتغير الهيكلي للاقتصاد العراقي من اجل انتاج السلع والخدمات واعتماد أشكال جديدة لتنشيط الإنتاج .
- 3- التأكيد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تطويرها لأنها تستخدم المداخل المحلية وبالتالي تمثل الوسيط الذي يربط بين أنشطة القطاع الأولي والأنشطة الصناعية الكبيرة وذلك من خلال التدريب والتأهيل والتمويل واستخدام أسلوب الحاضنات الصناعية للنهوض بالصناعة العراقية وتطويرها .
- 4- تنشيط الطلب من خلال التصدي للقيود القائمة من جانب الطلب المتمثلة بالبطالة والفقير .
- 5- وضع حلول استثنائية للحد من تدهور التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالصحة والتعليم والفقير والبطالة وضرورة الاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفضة وتأمين شبكة الحماية الاجتماعية والاستمرار ببرنامج البطاقة التموينية إلى إن تتحسن ظروف البلد .
- 6- استغلال إيرادات النفط لإغراض الاستثمار في الأنشطة التي تساهم في التنويع الاقتصادي وتطوير الصادرات غير النفطية وانتهاج سياسة تأهيل جميع القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع النفطي .

المصادر :

1. الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد الجزء الأول من الندوات العلمية التي أقامها مركز الاستشارات في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد لسنة 2005 .
2. البصري ،كمال ، الاستثمار في العراق وأطروحة القانون المقترح ، بحث منشور ضمن وقائع ندوة قراءات قانون الاستثمار المقترح ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي آب ، لسنة 2006 .
3. البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،النشرة السنوية لسنوات مختلفة ،
4. حمادي، إسماعيل عبيد ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ، مركز العراق للدراسات ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، العدد 3 ، لسنة 2006.
5. حمادي، إسماعيل عبيد، السمات العامة للسياسات الاقتصادية المرهلية ما بعد الحصار على العراق ، مجلة آفاق عربية ، العدد السابع والثامن تموز وآب ، 1994.
6. الراوي ،احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مركز المستنصرية للدراسات العراقية والدولية ، بغداد 2010.
7. الراوي ، احمد عمر ، دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 14 لسنة 2006.
8. الراوي ، علي محمد سعيد ، التخطيط وشروط الإدارة الاقتصادية الكفوة للمشروع في الاقتصاد العراقي ، جامعة البكر للدراسات العليا 1995.
9. الراوي ، علي محمد سعيد ، السياسات الاقتصادية الكلية في العراق ما بعد الحصار ، بيت الحكمة ، قسم الدراسات الاقتصادية ، تشرين الأول ، 1997 .
10. الراوي ،علي محمد سعيد ، مهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد 2005 الجزء الأول .
11. صايل ،علي نبع: التضخم في الاقتصاد العراقي وسبل المقترحة لمعالجة خلال الفترة 1970,2000، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار،كلية ادارة واقتصاد 2004
12. الصبيحي ، علي نبع صايل ، دور المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في العراق وحل مشكلة البطالة ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار العدد 2 لسنة 2008 .
13. صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 2007 .

14. العاني، ثامر محمد ، واقع ومتطلبات النهوض بالاقتصاد العراقي ، صحيفة الحياة 13 أكتوبر 2006.
15. عبد الحسين، علي جابر ، برنامج المعهد الدولي وسياسات الاستقرار الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية لسنة 2008 .
16. عربية، زياد : المديونية الخارجية العراقية ، معضلة أخرى تقف عائقا أمام إعادة الأعمار ، مجلة الخليج ، مركز الخليج للدراسات والأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة العدد 45 . لسنة 2008 .
17. عساف، نزار ذياب ، صايل ،علي نبع : أهمية الضرائب في الاقتصاد العراقي للفترة 1995- 2000 ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الأنبار ، العدد 5 ، 2010 .
18. مايكل ،ابدجيمان ،الاقتصاد الكلي ،ترجمه وتعريب محمد إبراهيم منصور ،السعودية ، القصيم دار المريخ للنشر 1998.
19. مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية التقرير الإستراتيجي العراقي 2008 .
20. هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القانونية ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة .